عدم تناهي الأجسام عند المتكلمين/ عرض ودراسة

د. ماهر نعمه علي

د. أحمد حكمة اسماعيل

The lack of body finishing in Muslim religious scholars/ Presentation and study.

Dr. Maher Nema Ali

Dr. Ahmed Hekma Ismaeel

الملخص :

الكلام عن الجسم يدخل في انطولوجيا الوجود ، وقد قرر علماء الكلام (العقيدة الاسلامية) أنَّ المخلوقات جواهر واعراض ، وان الجسم مركب من هذه الجواهر ، والملاحظ في هذا العلم هو اهتمامهم الكبير بالجسم وما يطرأ عليه من تغيرات وما يتصل به وهي التي نسميها الأعراض ، والحكم بتناهيها هو نتيجة حتمية لما نراه واثبات لوجود خالق غير متناه، والقول بعدم التناهي يُنكر وجود الخالق ويجعل من الحياة الانسانية عبثاً لقضاء شهواته فقط.**الكلمات المفتاحية** : تناهي ، الأجسام ، المتكلمين

Abstract :

Speaking of the body enters into the anthropology of existence، the scholars of the Islamic doctrine have decided that creatures are jewels and symptoms، and that the body is compounded by these **jawhar**، and what is observed in this science is their great interest in the body and its changes and related which we call symptoms، and the judgment of its end is an inevitable result of what we see and proof of the existence of an infinite Creator، and to say non-infinite denies the existence of the Creator and makes human life in vain to spend his desires only.**Keywords**: Terminators، Objects، Muslim religious scholars

المقدمة :-

الحمد لله الذي لم يلد ولم يولد ولك يكن له كفوًا أحد ، وليس كمثله شيء، خالق الكون بما فيه ولم يكن شيئا قبله ، والصلاة والسلام على الرحمة المهداة ، سيد ولد آدم : محمد بن عبد الله وعلى آله وأصحابه وسلم. وبعد منذ بداية الخليقة ، وفجر الفلسفة ، واعمال العقل في فالقول بقدم العالم يعني القول بأنه لا . الكون والنفس ، نشأت مسألة قدم العالم وحدوثه ، واصبحت الشغل الشاغل لأهل النظر الكلام بداية له ولا كائن ولاخالق ، فهو إذاً لا متناهٍ ، والقول بحدوث العالم يعني نقيض ذلك ، ومن ثم فهو متناهٍ ، على الرغم من ان مسألة قدم العالم وحدوثه تتناول التناهي واللاتناهي من ناحية الزمن فقط ، أما من حيث العدد والعظم (المقدار) فلا ، ولكن لأنه جزء منه فحكم الجزء ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث ، الذي يتناول منزلة العالم بين التناهي وعدمه ، ومن ثم: وحدته وكثرته ، عظمه .ينسب إلى الكل . وانحصاره، كونه وفساده ، في العدد والمقدار والزمان والحركة والوجود والجوهر

المبحث الأول التعريف بعنوان البحث وتحديد المصطلحات

المطلب الأول التناهي لغةً واصطلاحاً

أولاً : التناهي لغةً:(نهى) الشَّيْء بلغ نهايته وَفُلَانًا عَن الشَّيْء نَهَاهُ عَنهُ (انْتهى) الشَّيْء بلغ نهايته وَالشَّيْء إِلَيْهِ وصل يُقَال انْتهى إِلَيْهِ الْخَبَر وانْتهى إِلَيْهِ الْمثل وانْتهى بِنَا الْمسير إِلَى مَوضِع كَذَا (تناهى) الشَّيْء بلغ نهايته [١] ، ونهى عن الشيء: كف وانتهي عنه، والخبر: بلغ نهايته، وإليه: بلغه [٢] ، وتناهى الماء إذا وقف في الغدير وسكن، وأنهى إليه الخبر فانتهى وتناهى أي بلغ، والنهاية: الغاية، يقال: بلغ نهايته [٣] .ومُتناهٍ (مفرد): اسم فاعل من تناهى، في غايةٍ من كذا متناهٍ في الصِّغر– مقالة متناهية الدِّقَّة– بسهولة متناهية: في غاية السّهولة، واللاَّمتناهي: ما لا يمكن أن تكون له نهاية، ويختلف عن اللاَّمحدود وهو ما لم يحدَّد بالفعل وإن كانت له حدود ممكنة "يسبح في الفضاء اللاَّمتناهي[٤].

ثانياً : التناهي اصطلاحاً:وقبل الكلام في الحجاج نفيا او اثباتا لابد من بيان مفهوم التناهي واللا تناهي (النهاية واللا نهاية) واختلاف اعتباراته؛ وتحقيق محل النزاع في ذلك؛ ليكون التوارد بالنفي والاثبات على محزٍّ واحد.عرف الآمدي النهاية قائلا: " أما النهاية: فإنها تقال على حد الشيء ورفه. وهو ما لو فرض الفارض الوقوف عنده لم يجده بعده شيئا آخر؛ من ذي الرف: كالنقطة للخط والخط للسطح[٥] ؛ والسطح للجسم"[٦].وأما لا نهاية: فقد يقال على ما لا نهاية، بالمعنى الذي أوضحناه باعتبار تعذر الوصول اليه بالحركة والانتقال [٧] .

المطلب الثاني الجسم لغةً واصطلاحاً

أولاً : الجسم لغةً:قال ابن فارس :" (جَسَمَ) : الْجِيمُ وَالسِّينُ وَالْمِيمُ يَدُلُّ عَلَى تَجَمُّعِ الشَّيْءِ، فَالْجِسْمُ كُلُّ شَخْصٍ مُدْرِكٍ، وَالْجَسِيمُ: الْعَظِيمُ الْجِسْمِ، وَكَذَلِكَ الْجُسَامُ، وَالْجُسْمَانُ: الشَّخْصُ"[٨].و" (الْجِسْمُ): الْجَسَدُ ، وَقَدْ (جَسُمَ) الشَّيْءُ أَيْ عَظُمَ فَهُوَ (جَسِيمٌ) وَ (جُسَامٌ)" [٩].وقال ابن منظور : " الجِسْمُ: جَمَاعَةُ البَدَنِ أَو الأَعضاء مِنَ النَّاسِ والإِبل وَالدَّوَابّ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الأَنواع الْعَظِيمَةِ الخَلْق، وَاسْتَعَارَهُ بَعْضُ الْخُطَبَاءِ للأَعراض فَقَالَ يَذْكُرُ عِلْم القَوافي: لَا مَا يَتَعَاطَاهُ الْآنَ أَكثر النَّاسِ مِنَ التَّحَلي بِاسْمِهِ، دُونَ مُبَاشَرَةِ جَوْهَره وجِسْمه، وكأَنه إِنما كَنى بِذَلِكَ عَنِ الْحَقِيقَةِ لأَن جِسْم

الشَّيْءِ حقيقةٌ واسْمه لَيْسَ بِحَقِيقَةٍ، أَلَا تَرَى أَنَّ العَرَض لَيْسَ بِذِي جِسْمٍ وَلَا جَوْهَرٍ إنما ذَلِكَ كُلُّهُ اسْتِعَارَةٌ ومَثَلٌ، والجُسُم: الأُمور الْعِظَامُ. والجُسُمُ: الرِّجَالُ العُقلاء. والجَسِيمُ: مَا ارْتَفَعَ مِنَ الأَرض وَعَلَاهُ الْمَاءُ؛ والأَجْسَمُ: الأَضْخَمُ"(١٠).

أولاً : الجسم اصطلاحاً:أما لفظ الجسم فيطلق عند الحكماء بالاشتراك اللفظي على معنيين أحدهما: يسمى جسما طبيعيا، وعرفوا الجسم الطبيعي: بأنه جوهر يمكن أن يفرض في أبعاد ثلاثة متقاطعة على زوايا قائمة (١١). قال سيف الدين الآمدي في تعريف الجسم: "عبارة عن المؤتلف عن جوهرين فردين فصاعدا"(١٢).

المبحث الثاني

المطلب الأول ماهية الجسم

اختلف المتكلمون في الجسم ما هو؛ فمن المعتزلة ابو الحسين الصالحي قال: الجسم هو ما احتمل الاعراض كالحركات والسكون وما اشبه ذلك فلا جسم الا ما احتمل الاعراض ولا ما يحتمل ان تحل الاعراض فيه الا جسم وزعموا ان الجزء الذى لا يتجزأ جسم يحتمل الاعراض وكذلك معنى الجوهر انه يحتمل الاعراض (١٣) .قال ساجقلي زاده: " لفظ الجسم يطلق عند الفلاسفة بالاشتراك اللفظي على معنيين: أحدهما: يسمى جسما طبيعيا لأنه يُبحث عنه في العلم الطبيعي، وعرفوا الجسم الطبيعي بأنه: جوهر يمكن أن يفرض فيه أبعاد ثلاثة متقاطعة على زوايا قائمة. والثاني: يسمى جسما تعليميا إذ يبحث عنه في العلوم التعليمية –الرياضية– الباحثة عن احوال الكم المتصل والمنفصل"(١٤).وجمع ساجقلي زاده تعريف الجسم قائلا: "هو القابل لفرض الابعاد الثلاثة المتقاطعة على الزوايا القائمة"(١٥) ، نجد هنا جمع ساجقلي زاده في هذا التعريف بين الجسم الطبيعي والتعليمي.وعرف المتكلمون الجسم بأنه: (المتحيز القابل للقسمة ولو في جهة واحدة) (١٦) .والجسم اما بسيط وإما مركب عند جمهور المتكلمين، وذهبوا الى ان الجسم البسيط منفصل في الحقيقة وان كان متصلا في الحس مركب من أجزاء موجودة بالفعل صغار لا تنقسم أصلا، لا قطعا لصغرها ولا وهما ولا فرضا عقليا –المطابق للواقع– (١٧) .وذهب ذي مقراطيس من الفلاسفة الى أن الجسم البسيط مركب من أجزاء صغار لا تنقسم بالفعل بل بالفرض العقلي (١٨).وهذا النزاع وقع في الجسم البسيط ، والمتبادر من أجزاء المركب البسيط الاربعة، وهي متناهية وموجودة بالفعل بلا شك، فليس فيه نزاع (١٩).وقال الصالحي: " الجسم هو القائم بنفسه؛ وهو منتقض بالجوهر الفرد، وبالله تعالى؛ فانه قائم بنفسه، وليس بجسم، وهو مخالف لوضع اللغة؛ من أن مدلول الجسم هو التأليف؛ ولا تأليف في الجوهر الفرد، ولا في الله تعالى "(٢٠) .أما قول المعتزلة: الجسم هو الذي يمكن فيه فرض أبعاد ثلاثة الى آخره، فهو منتقض على أصولهم بالجسم التعليمي ؛ فإنه بحال يمكن فيه فرض امتدادات متقاطعة على ما ذكروه؛ وليس بجسم طبيعي؛ بل هو عرض من مقولة الكم(٢١)(٢٢) ، والجسم: جوهر قابل للأبعاد الثلاثة، وقيل: الجسم هو المركب المؤلف من الجوهر، والجسم التعليمي: هو الذي يقبل الانقسام طولًا وعرضًا وعمقًا، ونهايته السطح، وهو نهاية الجسم الطبيعي، ويسمى: جسمًا تعليميًا؛ إذ يبحث عنه في العلوم التعليمية: أي الرياضة الباحثة عن أحوال الكم المتصل والمنفصل، منسوبة إلى التعليم والرياضة؛ فإنهم كانوا يبتدؤون بها في تعاليمهم ورياضتهم لنفوس الصبيان؛ لأنها أسهل إدراكًا (٢٣).وقال الاسكافى: معنى الجسم انه مؤتلف واقل الاجسام جزءان ويزعمون ان الجزأين اذا تألفا فليس كل واحد منهما جسما ولكن الجسم هو الجزءان جميعا وانه يستحيل ان يكون التركيب في واحد والواحد يحتمل اللون والطعم والرائحة وجميع الاعراض الا التركيب (٢٤) .وقال معتزلة بغداد: الجسم انما كان جسما للتأليف والاجتماع وزعم هؤلاء ان الجزء الذى لا يتجزأ اذا جامع جزءا آخر لا يتجزأ فكل واحد منهما جسم في حال الاجتماع لأنه مؤتلف بالآخر فاذا افترقا لم يكونا ولا واحد منهما جسما (٢٥) .وقال ابو الهذيل: "الجسم هو ماله يمين وشمال وظهر وبطن وأعلى واسفل واقل ما يكون الجسم ستة اجزاء احدهما يمين والآخر شمال واحدهما ظهر والآخر بطن واحدهما اعلى والآخر اسفل وان الجزء الواحد الذى لا يتجزأ يماس ستة امثاله "(٢٦) . وقال الجبائي: "ان الجزأين اللذين لا يتجزآن يحلهما جميعا التأليف وان التأليف الواحد يكون في مكانين"(٢٧) .قال النظام : "ما في جسم الا وفيه جواهر فردة لا نهاية لها بالفعل"(٢٨) .ويجاب على ذلك: بأنه أي عدد متناه اقتطعناه من تلك الاجزاء المتناهية وألفناها كان منها جسم لا محالة؛ وأجزاؤه العدد؛ وفيه ابطال كلام النظام. وبيان الملازمة: أن لكل واحد منهما حجما متناهياً. والحجم ما أخذ لا محالة نسبة الى حجم ما أخذ منه؛ ويلزم من ذلك أن تكون نسبة أجزاء الاصغر الى اجزاء الاكبر كنسبة ما بين الحجمين؛ لأن زيادة الحجم إنما هي على حسب زيادة الاجزاء؛ والنسبة بين الحجمين نسبة متناه الى متناهٍ (٢٩) . فلو كانت لا نهاية لها بالفعل؛ لكان بُعد كل جسم لا نهاية له بالفعل؛ ويلزم من ذلك أن كل متحرك ابتدأ بحركة لقع مسافة أي جسم كان من مبدئه أن لا يصل الى منتهاه؛ لأن ما بين يديه من الاجزاء التي يروم بقطعها لا نهاية لأعدادها فعلاً؛ وقع ما نهاية له بالفعل بالحركة غير متصور؛ وذلك كله محال (٣٠).وقال النظام :"الجسم هو الطويل العريض العميق وليس لأجزائه عدد يوقف عليه وانه لا نصف الا وله نصف ولا جزء

الا وله جزء وكانت الفلاسفة تجعل حد الجسم انه العريض العميق"[٣١] . ويرى النظام أنه ليس لأجزاء الجسم عدد يوقف عليه. كما نقل عنه الامام الاشعري. وعرف الباقلاني الجسم بأنه "الجوهر المؤلف مع غيره، يدل على ذلك قولهم: رجل جسيم وزيد أجسم من عمرو، اذا كثر ذهابه في الجهات وليس يعنون في قولهم أجسم، وجسيم ، الا كثرة الاجزاء المنضمة والتأليف، لأنهم لا يقولون أجسم فيمن كثرت علومه، وقدره، وسائر تصرفاته غير الاجتماع، حتى اذا كثر الاجتماع فيه بتزايد أجزائه قيل: أجسم وجسيم فدل بذلك على ان قولهم "جسم" فدل على ان قولهم جسم مفيد للتأليف"[٣٢] .واتفق الاشاعرة جميعا على أن اقل ما يتركب منه الجسم هو جزآن، ولكن اختلفوا في أن الجسم هل هو مجموع الجزأين المتألفين او كل واحد منهما؟ قال في المواقف: "الجسم عند الجمهور من الأشاعرة مجموع الجزأين المتألفين لا كل واحد منهما وعند القاضي الباقلاني وأتباعه أن الجسم هو كل واحد من الجزأين لأنه أي الجسم هو الذي قام به التأليف اتفاقا منا والتأليف عرض لا يقوم بجزأين على أصول أصحابنا لامتناع قيام العرض الواحد الشخصي بالكثير فوجب أن يقوم بكل واحد من الجوهرين المؤلفين تأليف على حدة فهما جسمان لا جسم واحد وليس ذلك بنزاع لفظي راجع إلى أن الجسم يطلق على ما هو مؤلف في نفسه أي فيما بين أجزائه الداخلة فيه أو يطلق على ما هو مؤلف مع غيره كما توهمه الآمدي بل هو نزاع في أمر معنوي هو أنه هل يوجد ثمة أي في الجسم أمر موجود غير الأجزاء التي هي الجواهر الفردة هو الاتصال والتأليف كما يثبته المعتزلة أو لا يوجد فالجمهور ذهبوا إلى الأول فقالوا الجسم هو مجموع الجزئين والقاضي الباقلاني إلى الثاني فحكم أن كل واحد منهما جسم [٣٣].وقد اعترض على الباقلاني السيد الشريف بقوله: ولا يخفى ما في هذا الكلام من التعسف، لأنه يستلزم عدم انقسام الجسم [٣٤].ويدافع السيالكوتي عن الباقلاني بقوله: ما قاله الجرجاني ليس بشيء، لأن الجسم عند القاضي عبارة عن الجوهر المؤلف مع الغير، فكيف يلزم انقسامه، والحق ما قاله الآمدي من ان النزاع بين جمهور الاشاعرة والباقلاني لفظي، لان كلا منهما متفق على ان الجزء الواحد بدون انضمامه الى غيره لا يسمى جسما، ولكن بعد ان انضم الى غيره اطلق القاضي على كل منهما لفظ الجسم لأنه قد تعلق بكل واحد منهما تأليف على حدة، والجسم هو ما كان فيه تأليف [٣٥] .قال في الاشارات: الجسم إما مؤلف وإما مفرد ولا شك أن المؤلف قابل للانقسام، ولا يخلو إما أن يكون جميع الانقسامات الممكنة حاصلة بالفعل فيه، اولا يكون، وعلى التقديرين فإما أن يكون متناهية، أو غير متناهية. وفي هذا الكلام احتمالات: منها: كون الجسم متألفا من أجزاء لا تتجزئ متناهية وهي ما ذهب اليه قوم من القدماء –الفلاسفة– وأكثر المتكلمين والثاني: كونه متألفا من أجزاء لا تتجزئ غير متناهية وهو ما التزمه بعض الفلاسفة القدماء والنظام من المعتزلة. والثالث: كونه متألف من أجزاء بالفعل لكنه قابل لانقسامات متناهية وهو ما اختاره محمد الشهرستاني. ورابعها كونه غير متألف من أجزاء بالفعل لكنه قابل لانقسامات غير متناهية وهو ما ذهب اليه جمهور الحكماء [٣٦] .وهذه الاحتمالات المنسوبة الى قدماء الفلاسفة والنظام، هؤلاء لما وقفوا على حجج نفاة الجزء ولم يقدروا على ردها أذعنوا بها وحكموا بأن الجسم ينقسم انقسامات لا تتناهى لكنهم لم يفرقوا بين ما هو موجود في الشيء بالقوة وبين ما هو موجود فيه مطلقا فظنوا أن كل ما يمكن في الجسم من الانقسامات التي لا تتناهى فهو حاصل فيه بالفعل فحكموا باشتماله على ما لا يتناهى من الاجزاء صريحا، وهم معترفون بوجود كثرة في الجسم، وأن الكثرة إنما تتألف من الاحاد، وأن الواحد من حيث هو واحد لا ينقسم. فالجسم يشتمل على اشياء لا تقبل القسمة، وهذا هو القول بالجزء الذي لا يتجزئ [٣٧] .مذهب المتكلمين في الجسم أنه ينقسم بالفعل الى أجزاء متناهية، ورأي النظام من المعتزلة أن الجسم ينقسم بالفعل الى أجزاء غير متناهية ، ورأي الشهرستاني: أن الجسم لا ينقسم بالفعل بل بالفرض الى أجزاء متناهية، والرأي الرابع أنه ينقسم بالفرض فقط إلى أجزاء غير متناهية وهو رأي جمهور الفلاسفة [٣٨] . وأنه لو كان الجسم ينقسم الى أجزاء لا تتناهى كما تزعم الفلاسفة لتساوت الذرة والفيل، إذ العظم والصغر انما هو بكثرة الاجزاء وقلتها، وذلك يتحقق في المتناهي[٣٩].الجسم إنما هو جسم لأنه بحيث يصلح، أن يفرض فيه أبعاد ثلاثة كل واحد منها قائم على الآخر، ولا يمكن أن تكون فوق ثلاثة، فالذي يفرض فيه أولا هو الطول، والقائم عليه العرض، والقائم عليهما في الحد المشترك هو العمق، وهذا المعنى منه هو صورة الجسمية [٤٠] .أن لكل جسم مكانا بالضرورة فلو كان المكان هو السطح لوجب أن يكون كل جسم محفوفا بجسم آخر أو بأجسام متعددة، وأيا ما كان فوراء كل جسمٍ جسمٌ آخر فيلزم عدم تناهي الأجسام وسنبطله لا يقال لا نسلم لزوم لا تناهي الأجسام بل تنتهي إلى جسم لا مكان له فإن المحدد للجهات المحيط بما سواه من الأجسام عندنا ليس له مكان بل وضع فقط فإن حركته وضعية تقتضي تبدل الأوضاع دون الأمكنة لأنا نقول كل جسم فهو متحيز مشار إليه بهنا وهناك ضرورة والحيز هو المكان وكذا المشار إليه بلفظ هنا وهناك وليس إلا المكان وكل جسم في مكان فوجب أن المكان عبارة عن البعد ليعم الأجسام كلها دون السطح لاستلزامه أن لا تكون الأجسام متناهية أو أن لا يكون الجسم المحيط بما عداه من الأجسام في مكان والثاني باطل بالضرورة كما ذكرنا وبالاتفاق أيضا أليس الحكماء لما أثبتوا الحيز الطبيعي للأجسام قالوا نحن نعلم بالضرورة أن كل جسم لو خلي وطبعه لكان في حيز فقد اعترفوا بأن كل

جسم يجب أن يكون في مكان وحكموا بذلك هناك وبنوا عليه إثبات [٤١] .قال الحكماء في مسألة انتقال الروائح عن ريق الشم: الى ان الشم بوصول أجزاء منفصلة من ذي الرائحة الى الدماغ، وقد ينسب هذا القول الى ابي نصر الفارابي [٤٢] ، ودُفع هذا القول بانه يلزم انتقاض المشموم ساعة فساعة، – اي: ان الاجسام تتناقص فهذا شيئا فشيئا عدم التناهي– الاجسام [٤٣] .وأجاب بعضهم –من الحكماء– بالتزام القول بالتناقض وأيده بانتقاض الورد اذا شمَّ ولم يعرف انه من حرارة النفس [٤٤]، وأجاب بعضهم بمنع الانتقاض عند من ينكر الجوهر الفرد لان الجسم عنده غير متناهي الاجزاء [٤٥] .ويجيب الفرهاري عن هذه المسألة فيقول: وهذا الجواب فيه نظر لان كل منفصل عن الجسم فهو جسم عند منكري الجوهر، ولا يمكن ان ينفصل من الجسم أجسام لا تحصى من غير انتقاض هذا الجسم–عدم التناهي– [٤٦] . وهو الصواب.أن الشيء إذا كان متناهيا من جانب وغير متناه من جانب آخر فإذا انضم إلى الجانب المتناهي شيء حتى ازداد هذا الجانب فالزيادة إنما حصلت في الجانب المتناهي لا في الجانب الآخر فلا يلزم ان يصير الجانب الآخر متناهيا إلا أن يقال إنا نفرض في الذهن انطباق الجانب المتناهي من الزائد على الجانب المتناهي من الناقص فلا بد وأن يظهر التفاوت من الجانب الآخر [٤٧] .قال أبو علي بن سينا: أن الأجسام الطبيعية منها أجسام مركبة من أجسام إما متشابهة الصور كالسرير، وإما مختلفتها كبدن الإنسان، ومنها أجسام مفردة. والأجسام المركبة لها أجزاء موجودة بالفعل متناهية، وهي تلك الأجسام المفردة التي منها تركبت، وأما الأجسام المفردة فليس لها في الحال جزء بالفعل وفي قوتها أن تتجزأ أجزاء غير متناهية كل منها أصغر من الآخر. والتجزؤ إما بتفريق الاتصال، وإما باختصاص العرض ببعض منه، وإما بالتوهم، وإذا لم يكن أحد هذه الثلاثة فالجسم المفرد لا جزء له بالفعل [٤٨] .ونقول في نفي اللانهاية عن الجسم: إن كل موجود الذات ذا وضع وترتيب فهو متناه، إذ لو كان غير متناه فإما أن يكون غير متناه من الأطراف كلها أو غير متناه من طرف. فإن كل غير متناه من طرف أمكن أن يفصل منه من الطرف المتناهي جزء بالتوهم، فيوجد ذلك المقدار مع ذلك الجزء شيئا على حدة، وبانفراده شيئا على حدة. ثم يطبق بين الطرفين المتناهيين في التوهم، فلا يخلو إما أن يكونا بحيث يمتدان معا متطابقين في الامتداد فيكون الزائد والناقص متساويين وهذا محال، وإما أن لا يمتد بل يقصر عنه فيكون متناهيا والفصل أيضا كان متناهيا فيكون المجموع متناهيا فالأصل متناه. وأما إذا كان غير متناه من جميع الأطراف فلا يبعد أن يفرض ذا مقطع تتلاقى عليه الأجزاء ويكون طرفا ونهاية، ويكون الكلام في الأجزاء والجزأين كالكلام في الأول [٤٩] .الجسم ماهية كلية فيمكن لها أفراد غير متناهية عقلا والجواب أن الكلية لا تقتضي الوجود ولا التعدد ولا عدم التناهي [٥٠] .أنه ليس يمكن أن يقال: إن كل واحد من الجزأين هو بعينه الكل في المعنى وإن كانا غير متشابهين مثل أجزاء الحد من الجنس والفصل فيلزم منه محالات منها أن كل جزء من الجسم يقبل القسمة أيضا، فيجب أن تكون الأجناس والفصول غير متناهية وهذا باطل. وأيضا فإنه إن وقع الجنس في جانب والفصل في جانب. ثم لو قسمنا الجسم لكان يجب أن يقع نصف الجنس في جانب ونصف الفصل في جانب وهو محال، ثم ليس أحد الجزأين أولى بقبول الجنس منه بقبول الفص [٥١] .

المطلب الثاني النهاية واللانهاية

وقبل الكلام في الحجاج نفياً، واثباتاً؛ لابد من بيان مفهوم النهاية واللا نهاية واختلاف اعتباراته؛ وتحقيق محل النزاع من ذلك؛ ليكون التوارد بالنفي والاثبات على محزَّ واحد فنقول: أما النهاية: فإنها قد تقال على حد الشيء وطرفه، وهو ما لو فرض الارض الوقوف عنده، لم يجد بعده شيئا آخر؛ من ذي الطرف: كالنقطة للخط والخط للسطح، السطح للجسم. وأما اللا نهاية: فقد يقال على ما له النهاية، بالمعنى الذي أوضحناه باعتبار تعذر الوصول اليه بالحركة، والانتقال[٥٢] .

المطلب الثالث التناهي واللاتناهي

التناهي واللاتناهي بمعنى عدم الملكة من الأعراض الذاتية الأولية للكمية فإذا وصف القوى باللاتناهي نظرا إلى آثارها فلا بد أن يعتبر إما عدد الاثار وذلك هو اللاتناهي بحسب العدة وإما زمانها وحينئذ إما أن يعتبر لا تناهيه الزمان في الزيادة والكثرة وهو اللاتناهي بحسب المدة وأما أن يعتبر لا تناهيه في النقصان والقلة بسبب قبوله للانقسامات التي لا تقف عند حد فهو لا تناهي القوى بحسب الشدة ثم إن اللاتناهي في الشدة ظاهر البطلان لأن القوى إذا اختلفت في الشدة كرماة تقطع سهامهم مسافة واحدة محدودة في أزمنة مختلفة فلا شك زمانها أقل هي أشد قوة من التي زمانها أكثر فما تكون غير متناهية في الشدة وجب أن تقع الحركة الصادرة عنها لا في زمان [٥٣] .

وقال في شرح المواقف: الابعاد الموجودة متناهية من جميع الجهات سواء كانت تلك الابعاد في ملاء كالأبعاد المقارنة المادة الجسمية او خلاء كالأبعاد المجردة عنها والمراد أن تناهي الابعاد لا يتوقف على امتناع الخلاء [٥٤] .

المصادر والمراجع بعد القران الكريم

١. أبكار الافكار في اصول الدين، سيف الدين الآمدي (ت: ٦٣١هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد المهدي، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط٤ ، ٢٠٠٢م.

٢. التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

٣. حواشي اليوسي على شرح كبرى السنوسي، للإمام أبي المواهب الحسن بن مسعود اليوسي (ت: ١١٠٢هـ)، تحقيق: حميد حماني اليوسي، دار الفرقان، الدار البيضاء، ط١، ٢٠٠٨م.

٤. درء تعارض العقل والنقل أو موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول، تقي الدين أحمد بن عبد السلام بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، تحقيق : عبد اللطيف عبد الرحمن ، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

٥. شرح الاشارات والتنبيهات، للمحقق نصير الدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسي، نشر: مكتبة البلاغة، قم، ط٢، ١٤٣٥هـ.

٦. شرح المواقف، عضد الدين عبد الرحمن الإيجي (ت ٧٥٦هـ) ، ضبط وتصحيح : محمود عمر الدمياطي ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٧. لسان العرب ، محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي (ت ٧١١هـ)، دار صادر ، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

٨. المبين في شرح معاني الفاظ الحكماء والمتكلمين، سيف الدين الآمدي (ت: ٦٣١هـ)، تحقيق: د. حسن محمود الشافعي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣م.

٩. مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ط٥ ،١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

١٠. معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) ، عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨

١١. المعجم الوسيط، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة ، (د.ت).

١٢. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، علي بن إسماعيل أبو الحسن الأشعري (ت ٣٢٤هـ) ، تحقيق : هلموت ريتر، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط٣ ، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

١٣. مقاييس اللغة ، المؤلف: أحمد بن فارس القزويني (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

١٤. الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ) ، تصحيح وتعليق: احمد فهمي محمد ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط٢ ، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

١٥. نشر الطوالع، محمد بن أبي بكر المرعشي، تحقيق: محمد يوسف إدريس، دار النور المبين، الاردن، ط١، ٢٠١١م.

---

(١) ينظر: المعجم الوسيط، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة ، (د.ت، (٢/ ٩٦٠.

(٢) معجم متن اللغة (٥/ ٥٦٥.

(٣) ينظر: مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ، المحقق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م، (ص: ٣٢١.

(٤) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ ، عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م، (٣/ ٢٢٩٧

(٥) عرف الآمدي الخط والسطح فقال: "الخط: عبارة عن بعد قابل للتجزئة في جهة واحدة فقط. والسطح: عبارة عن بعد قابل للتجزئة في جهتين متقاطعتين فقط". ينظر: المبين للآمدي، ص:١١٠-١١١.

(٦) مقاييس اللغة ، المؤلف: أحمد بن فارس القزويني (ت ٣٩٥هـ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، ٤٥٧/١.

(٧) ينظر: أبكار الاصول، ص: ٩٣.

(٨) عرف الآمدي الخط والسطح فقال: "الخط: عبارة عن بعد قابل للتجزئة في جهة واحدة فقط. والسطح: عبارة عن بعد قابل للتجزئة في جهتين متقاطعتين فقط". ينظر: المبين للآمدي، ص:١١٠-١١١.

(٩) مختار الصحاح، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي (ت ٦٦٦هـ، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية ، بيروت ،ط٥، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، ص٥٨.

(١٠) لسان العرب ، محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي (ت ٧١١هـ، دار صادر ، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ، مادة (جسم ٩٩/١٢.

(١١) شرح المواقف، السيد الشريف، ٢٩٣/٦.

(١٢) المبين في شرح معاني الفاظ الحكماء والمتكلمين، سيف الدين الآمدي (ت: ٦٣١هـ، تحقيق: د. حسن محمود الشافعي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣م، ص: ١١٠.

(١٣) ينظر: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، علي بن إسماعيل الأشعري أبو الحسن، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثالثة، تحقيق : هلموت ريتر، (ص: ٣٠١

(١٤) ينظر: نشر الطوالع، محمد بن أبي بكر المرعشي، تحقيق: محمد يوسف إدريس، دار النور المبين، الاردن، ط١، ٢٠١١م، ص: ٣٠٣.

(١٥) ينظر: نشر الطوالع، محمد بن أبي بكر المرعشي، ص: ٣٠٤.

(١٦) نشر الطوالع، محمد بن أبي بكر المرعشي، ص: ٣٠٤.

(١٧) ينظر: نشر الطوالع، محمد بن أبي بكر المرعشي، ص: ٣٠٥.

(١٨) ينظر: نشر الطوالع، محمد بن أبي بكر المرعشي، ص: ٣٠٧.

(١٩) ينظر: نشر الطوالع، محمد بن أبي بكر المرعشي، ص: ٣٠٧.

(٢٠) أبكار الافكار في اصول الدين، للامام سيف الدين الآمدي (ت: ٦٣١هـ، تحقيق: د. أحمد محمد المهدي، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط٢٠٠٤،٢م، ٨١/٣.

(٢١) المقولات: التي تقع فيها الحركة أربع: الأولى الكم، ووقوع الحركة فيه على أربعة أوجه: الأول التخلخل، والثاني التكاثف، والثالث النمو، والرابع الذبول. الثانية من المقولات: التي تقع فيها حركة الكيف. ينظر: التعريفات (ص: ٢٢٥.

(٢٢) ينظر: ابكار الافكار، ٨٦/٢.

(٢٣) ينظر: التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م، (ص: ٧٦.

(٢٤) مقالات الإسلاميين ، (ص: ٣٠٢.

(٢٥) مقالات الإسلاميين ، (ص: ٣٠٢.

(٢٦) مقالات الإسلاميين ، (ص: ٣٠٢-٣٠٣

(٢٧) مقالات الإسلاميين ، (ص: ٣٠٣

(٢٨) ينظر: ابكار الافكار، ٩٠/٢.

(٢٩) ينظر: ابكار الافكار، ٩٠/٢.

(٣٠) ينظر: ابكار الافكار، ٩٠/٢.

(٣١) مقالات الإسلاميين، (ص: ٣٠٤.

(٣٢) ينظر: التمهيد، للباقلاني، ص: ٤١.

(٣٣) كتاب المواقف – الإيجي (٣٠٧،٣١٠/٢

(٣٤) المواقف – الإيجي (٣٠٧،٣١٠/٢

[٣٥] المواقف – الإيجي (٢/٣١٠،٣٠٧

[٣٦] ينظر: شرح الاشارات والتنبيهات، للمحقق نصير الدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسي، نشر البلاغة، قم، ١٤٣٥هـ، ، ٢/ ٧-٩.

[٣٧] ينظر: شرح الاشارات والتنبيهات، للمحقق نصير الدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسي، ، ٢/ ٢٠.

[٣٨] ينظر: حواشي اليوسي على شرح كبرى السنوسي، ٣٢٩/١.

[٣٩] ينظر: المصدر نفسه ،٣٣٠/١.

[٤٠] ينظر: الملل والنحل، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني (المتوفى: ٥٤٨هـ، مؤسسة الحلبي.

[٤١] كتاب المواقف – الإيجي (١/ ٥٥٨.

[٤٢] النبراس على النسفية، الفرهاري، ١٠٨/١.

[٤٣] النبراس على النسفية، الفرهاري، ١٠٨/١. (بتصرف

[٤٤] النبراس على النسفية، الفرهاري، ١٠٨/١.

[٤٥] النبراس على النسفية، الفرهاري، ١٠٨/١.

[٤٦] النبراس على النسفية، الفرهاري، ١٠٨/١.

[٤٧] ينظر: درء تعارض العقل والنقل أو موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول، تقي الدين أحمد بن عبد السلام بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.، تحقيق : عبد اللطيف عبد الرحمن، (٩/ ٢٠١.

[٤٨] الملل والنحل (٣/ ٤٦.

[٤٩] الملل والنحل (٣/ ٥٢.

[٥٠] المواقف – الإيجي (٢/ ٦٤٨.

[٥١] الملل والنحل (٣/ ٦٧.

[٥٢] ينظر: ابكار الافكار، ٩٣/٢.

[٥٣] المواقف – الإيجي (١/ ٤٣٩.

[٥٤] ينظر: شرح المواقف، عضد الدين الإيجي ، ٢٤٣/٧.